وان اخل ذلك ببعض الضعفا والمساكين والمناهل
والمساجد وذكر المنصور بالله انه لا يجوز صرف
شيء من الحقوق الى اهل الاضطرار الا برأي الامام
لان المجاهدين اذا اضطروا واضطر الضعفا كان ايثار
المجاهدين بالمال اولى وان انتهى حال الضعفا الى التلف
لان حياة جوهر الاسلام وقوامه شرع الدين ولا قوام
لهم الا بالمال وحفظ الدين اولى من حفظ النفوس
لان الواجب حفظ النفوس بالمال وحفظ الدين يجمع
النفس والمال تم كلامه عليه السلام واذا تقررت
هذه القاعدة فاعلم ان الامام عليه السلام اما يعطي الفقرا
من الواجبات على وجه المواساة لان الجهاد يحتاج
الى الواجبات اجمع ومع احتياج الجهاد الى الواجبات
واستغراقها قد يعطي الامام الفقرا ما يعطيهم بكتب
عليه السلام فلا يخص الجهة لهذا الشخص ثم تبدوا
الحاجة الجهادية الى واجب هذه الجهة المكتوب بها
الى هذا الشخص فيرى الامام قطعة مما كان قد
كتب به وقد يرى تنصيفه ايضا على حسب ما يجب من ذلك

الحاجر

الحاجر الجهادية الى المكتوب به هذا جواب حقيق
الجواب الثاني ان الامام عليه السلام قد يأتي
الى مقامه الشريف هذا الفقير فيطلب من الامام الكفاية
لدار الجهة الفلانية والامام لا يكاد يعرف ما يحصل
من هذه الجهة على التفصيل فيكتب لذلك الفقير بتلك
الجهة مستندا الى كلام الفقير ثم يأتي الى الامام
من يعرف حاصلها فيخبر الامام بان الحاصل منها شيء
كثير دون ما يحتاج اليه هذا الفقير ويتحقق الامام
ذلك وعندما يحصل للامام تحقق الحال يترجح له
قطع المكتوب به لذمن واجب هذه الجهة او تنصيفها
اعطاه ويكون القطع بالمن او التنصيف على قدر راي
الامام وما يراه من حاجة الجهاد وارباب الجواب
الثالث ان الامام قد يكتب لهذا الفقير وما كان
من الناس والامام حال الكتابة يظن كفاية ارباب
الجهاد من المكتوب به فاذا كتب الامام بما يكتب به لذلك
لحاجة الجهاد وضرورة المجاهدين الى ما كان قد
كتب به فحينئذ يكتب الامام بقطع ما كان كتب به من

Copyright © King Saud University